ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Rese. GHAHEIB HUSSAIN JEBBAR

Dr: Abbas Farhan Zahir

Wasit University / College of Education for Human Sciences

Email:
gghaheib@gmail.com
afarhan@uowasit.edu.iq

Keywords:

Alfredo González, Government of Costa Rica, Presidential Election.

CC BY

Article info

Article history:

Received 2.Jul.2024

Accepted 31.Jul.2024

Published 10.Nov.2025

Reforms of the government of Alfredo González Flores in Costa Rica (1914-1917)

A B S T R A C T

The research studies the reforms of the government of Alfredo Gonzalez Flores in Costa Rica (1914-1917), which he carried out as a result of the effects of World War I (1914-1918), which had an impact on all political, economic, and social levels. It established the central government bank with the authority to issue currency. From that moment on, the state began to compete with private banks, and he is considered an authority on financial matters and a great introducer of dynamic democracy. He established agricultural credit boards, established public deposit depositories, the direct tax system, and the charity tax law. These reforms had serious consequences on the political, economic, and social situation of the country, as the upper classes affected by his reforms agreed to get rid of him. On January 27, 1917, the Minister of War and Navy, Federico Tinoco agreed with him to overthrow him, and in the end Alfredo did not resist the coup, but rather followed the advice of his other ministers who thought about his personal safety and left the country for the United States of America.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol61.Iss1.4002

إصلاحات حكومة الفريدو غونزاليس فلوريس في كوستاريكا (١٩١٤– ١٩١٧)

الباحثة: غيهب حسين جبار أ.د. عباس فرحان طاهر

جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الانسانية

ملخص البحث :

يدرس البحث إصلاحات حكومة ألفريدو غونزاليس فلوريس في كوستاريكا (١٩١٤– ١٩١٧)، التي قام بها نتيجة تأثيرات الحرب العالمية الاولى (١٩١٤–١٩١٨)، التي انعكست اثرها على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. اذ أنشأ البنك الحكومي المركزي الذي يتمتع بسلطة إصدار العملة. ومجالس الائتمان الزراعي، وأسس

مستودعات الودائع العامة ونظام الضرائب المباشرة وقانون ضريبة الصدقات، كانت لهذه الاصلاحات عواقب وخيمة على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، اذ اتفقت الطبقات العليا المتضررة من اصلاحاته على التخلص منه، ففي ٢٧ كانون الثاني ١٩١٧، قام وزير الحرب والبحرية فيديريكو تينوكو بالاتفاق مع الطبقات المتضررة على الاطاحة به، وفي الاخير لَم يقاوم ألفريدو الانقلاب، انما اتبع نصيحة وزرائه الآخرين الذين فكروا في سلامته الشخصية وغادر البلاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: الفريدو غونزاليس ، حكومة كوستاريكا ، الانتخابات الرئاسية.

المقدمة:

أنتجت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وما صاحبها من تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية واقعاً جديداً على دول قارة أمريكا الوسطى فكانت كوستريكا أحد تلك الدول التي تأثرت بواقع تلك الحرب، لاسيما على الصعيد الداخلي، ولذلك السبب حاولنا تسليط الضوء على تلك المدة الزمنية من تطورات الحرب العالمية الأولى، وكيف تعاملت حكومة الرئيس ألفريدو غونزاليس فلوريس مع تطورات تلك الحرب، من خلال محاولاتها إجراء بعض الإصلاحات للحد من تأثيرها كوستاريكا، وعليه سنحاول التعرض في ثنايا هذا البحث" **إصلاحات حكومة ألفريدو غونزاليس فلوريس في كوستاريكا ١٩١٤- ١٩١٧**" لأنّها شغلت أهمية بارزة في خارطة التاريخ الكوستاريكي، لاسيما أنها جاءت في ذروة أحداث الحرب العالمية الأولى، وكيف انعكست تلك الأحداث بطريقة وبأخرى على الأوضاع الداخلية في كوستاريكا في تلك المدة.

ركزت اشكالية البحث مناقشة الأسئلة التالية: متى بدء توجه السياسة الكوستاريكية إلى إصلاح الواقع الداخلي للبلاد؟، وكيف تطورت السياسة الداخلية الكوستاريكية في ظل ذلك الإصلاح؟، وهل للاعتبارات الاقتصادية دوراً في ذلك؟، أم أنّ هناك اعتبارات أخرى وراء ذلك التوجه، ولماذا حدد عام ١٩١٤ بداية للدراسة؟، ولماذا توقفت الدراسة عند عام ١٩١٧، ما مدى انعكاس نهاية تلك المدة على السياسة الداخلية الكوستاريكية؟.

إن الإجابة على تلك الأسئلة سيكشف مدى تأثير حكومة الرئيس ألفريدو غونزاليس فلوريس في كوستاريكا خلال مدار البحث، وعلى النحو الذي يتيح وضع تقييم كامل عن مدى نجاح، أو إخفاق تلك السياسة.

منهجية البحث:

أعتمد الباحث المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، مع الأخذ بالحسبان الموائمة بين التسلسل التاريخي ووحدة الموضوع، ساعياً إلى أيجاد إجابات موضوعية تشكل بمجملها أهداف البحث، إذ حددت المدة الزمنية للبحث بين عام (١٩١٧-١٩١٧)، لأن التاريخ الأول مثل مجيء ألفريدو غونزاليس فلوريس لحكم كوستاريكا ، في حين مثل التاريخ الثاني انتهاء مدة حكم ألفريدو غونزاليس فلوريس ١٩١٧ ، ومغادرته البلاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي ضوء ذلك قسم البحث إلى ثلاث محاور رئيسة، تناول الأول، " **اتفاق الاحزاب السياسية واختيار رئيس لكوستاريكا عام ١٩١٤**" في حين تطرق المحور الثاني إلى " **الأوضاع الاقتصادية في كوستاريكا (١٩١٤-١٩١٦)**"، أمّا المحور الثالث فركز على " **انقلاب السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩١٧**".

المحور الاول: اتفاق الاحزاب السياسية واختيار رئيس لكوستاريكا عام ١٩١٤

كانت الأحزاب السياسية التي عملت في العقد الأول من القرن العشرين، وريثة للأحزاب التي كانت تعمل على الساحة السياسية في القرن التاسع عشر، أَيّ أَنّ الاحزاب السياسية بشخصية رئيس الحزب، وهي سبب وجودها، وكان رئيس الحزب هو المرشح الثابت للحزب، وكانت اللجنة المركزية للحزب مكونة من حاشية الرئيس، ولدت تلك الأحزاب عن طريق الاندماج، أو الانقسام إلى مجموعات سياسية أخرى، كما كان المجلس التشريعي مؤسسة ضعيفة للغاية، والسبب في ذلك تلاعب الحكومة بانتخابات المجلس التشريعي (Mora, 1995: P.27).

ومن السمات المهمة الأخرى للأحزاب السياسية في العقد الأول من القرن العشرين، أنّها لَم تشكل حكومات مستقرة، إذ لَم يتجاوز عمر تلك الأحزاب عمر مؤسسيها، وتختفي باختفاء قادتها، ومن ناحية أخرى، وجهت الأحزاب جهودها للحفاظ على النظام القائم، ولَم يقدموا برنامجًا حقيقاً؛ لأنَ ما بحثوا عنه هو الحفاظ على النظام القائم (Mora Y Mora, 1991, Pp.14-31).

بدأت في كوستاريكا عام ١٩١٤ أزمة سياسية خطيرة، تعود جذورها إلى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩١٣، عندما اشتبكت ثلاث فصائل من المجموعات المهيمنة، كما أَنّ الحزب الجمهوري الوطني (Partido Republicano Nacional) (Arias, 2019, P.213) الذي سيطر فيها على الرئاسة في الأعوام الأخيرة من القرن التاسع عشر، الذي ما كان من الممكن أَنّ يتنازل عن رئاسته في وسط المنافسة السياسية للأحزاب الأخرى، بعد أَنّ أتحد الحزب الدستوري (Partido Constitutional) (Mora Y Mora, 1991: Pp.15-18) والحزب الاتحاد الوطني(Partido Unión Nacional) (Ibid, P.29) (Ibid: P.32)

لكنهُ حاول إيجاد طريقة تسمح لهُ بخرق الاتفاقية بين الأحزاب (La Información, 23 Noviembre 1913)، لذلك قرر استغلال طموح مرشح الحزب الدستوري رافائيل إغليسياس كاسترو (Rafael Yglesias Castro) (Arias, 2019: P.281) بجعله رئيساً، إذ قام بخرق الاتفاقية التي سبق ذكرها في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٣، مع مرشح حزب الاتحاد الوطني كارلوس دوران كارتين(Carlos Durán Cartín).(Antillón, 2009: Pp.130-131) .

نتيجة لتطور الأحداث العالمية وما صاحبها من إعلان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨)، حتم على الأحزاب أَنّ تعقد اتفاقية جديدة في الاول من كانون الثاني ١٩١٤، نصت على أَنّ يتخلى مرشحهم ماكسيمو فرناندیز ألفارادو (Güell, 1913, Pp.5-13) عن حقه كمرشح لرئاسة الجمهورية، لصالح إغليسياس كاسترو، ليتم اختياره رئيساً في الأول من أيار ١٩١٤، بالرغم من أَنّ تلك الاتفاقية الجديدة تنتهك المادة (٤٥) من الدستور، والتي أجبرت المجلس التشريعي على الاختيار بين المرشحين اللذين كانا سيحصلان على أكبر عدد من الأصوات الشعبية في الانتخابات المباشرة، غير أنّها كانت الحل الامثل لاستقرار الأوضاع الداخلية في البلاد، إنّ تلك الاتفاقية الجديدة لَم يكن الهدف منها صعود إغليسياس كاسترو إلى سدة الحكم؛ لأنهُ احتل المركز الثالث في انتخابات السابع من كانون الأول١٩١٣، ولكن الهدف من الاتفاقية تدمير التحالف بين حزب الاتحاد الوطني والحزب الدستوري، والاستفادة من سخط دوران كارتين وأتباعه، على أمل أَنّ يصوت نوابهم لصالح فرناندیز ألفارادو، ومن خلال ذلك الإجراء تمكن الجمهوريون من تدمير تحالف إغليسياس– كارتين (Jiménez, 1979: P.6). بالنتيجة كانت تولي رئاسة الحكومة ومحاولة الوصول اليها عبارة عن صفقات، واتفاقات ثنائية وثلاثية بين الأحزاب الكبرى في البلاد، ولَم يكن للانتخابات وصناديق الاقتراع أَيّ دور في وصول الرئيس إلى سدة الحكم.

توصلت مختلف الأحزاب السياسية مع اقتراب موعد الانتخابات المقرر اجراءها في الثامن من أيار١٩١٤، إلى حل وسط يرضي جميع الاطراف، وضعه أعضاء الحزب الجمهوري الوطني، وفي مقدمتهم وزير الدفاع فيديريكو تينوكو

جرانادوس(Federico Granados Tinoco). (Granados, 1928: Pp.7-149; Arias, 2019: Pp.256-257). قام على أساس صيغة تخلي المرشحان فرناندیز ألفارادو، ودوران كارتين عن مطالبهما الرئاسية أمام المجلس التشريعي، وأن تشكل هيأة سياسية مهمتها اختيار مرشح من اصل ثلاثة مرشحين، لرئاسة الحكومة للمدة(١٩١٤–١٩١٨) ، Ruiz, Alfredo) (1978: Pp.38-41) وعن طريق ذلك الاتفاق تَمّ قبول فكرة تينوكو لتسمية ألفريدو غونزاليس فلوريس (González Flores) (Obregón, 2007: P.103; David Díaz Arias2019:P.129) ، كمرشح وسط من بين المرشحين الثلاثة، كونه المرشح الذي يمكن أَنّ يرضي جميع الأطراف (Bulgarelli, 1974: Pp.83-95).

بطريقة سياسية بارعة تمكن تينوكو من حل الأزمة السياسية، وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن للحزب الجمهوري الوطني(PRN) من خلالها البقاء في السلطة، إذ وجدوا أَن أحد بنود الدستور التي أعطت المجلس التشريعي السلطة في تسمية ثلاثة مرشحين من قبل الرئيس، ودعوة أحدهم لممارسة السلطة.(Hugo Murillo Jiménez,1979: P.7)، وعلى وفق ما تقدم، وقع كل من دوران كارتين وألفريدو على الاتفاق الذي توصل إليه كل من تينوكو والجمهوريين في الثامن والعشرين من نيسان١٩١٤ (F-R-U-S: With The Address Of The President To Congress 4 December 1917, No.818.00/203). ، والذي عرف باسم نيو–دورانيست (Neo-Duranista) (La República, 29 Abril (1914، وفي اليوم ذاته، ذهب كل من دوران كارتين وألفريدو وتينوكو إلى منزل رئيس الجمهورية ريكاردو خيمينيز أوريمونو (Ricardo Jiménez Oreamuno)، لأعطاه الضمانات الموقعة من قبل(٢٢) نائباً، الذين وعدوا بالتصويت لـ ألفريدو، وأَن تعينه أمراً مؤكداً ونهائياً، ودعوته لممارسة السلطة (Vega,1989:P.9) .

على الرغم من أَن تلك الشروط مخالفة للدستور، لكن خيمينيز أوريمونو وافق عليها، ووعد بتسليم الثكنات العسكرية إلى الحكومة الجديدة، وعدم تركها بيد المعارضة، وإعطاء قيادة الجيش إلى تينوكو، أما المرشح الرئاسي ألفريدو لجأ إلى ثكنات ارتيليريا (Cuartel de artillería) ، وبقي هناك حتى قام المجلس التشريعي بإضفاء الطابع الرسمي على انتخابهِ في جلسة عقدت في الأول من أيار١٩١٤، وفي الثامن من أيار تولى الرئاسة-Pp.7 (Hugo Murillo Jiménez, 1979: 9 ;Vega , 1989,P.9)

المحور الثاني: الأوضاع الاقتصادية في كوستاريكا (١٩١٤–١٩١٦)

عندما بدأت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، تدهورت الأوضاع الاقتصادية في العالم(الوائلي، ٢٠١١، ص ١٦١)، وبالتالي انعكست بأثار خطيرة على الاقتصاد الكوستاريكي، إذ ابتلت البلاد بأزمة اقتصادية ناتجة عن الحرب، وبالرغم من بعد كوستاريكا عن مسرح الصراع الدولي وإعلانها الحياد، غير أَن التجارة الخارجية عانت من أزمة، نظراً لإغلاق الأسواق الرئيسية للتصدير البن الكوستاريكي، وانقطاع طرق التجارة وتغير مساراتها نحو سد حاجة الدول المتحاربة (Booth, 1998:P.43) .

وبما ان اقتصاد كوستاريكا اقتصاد احادي ومحدود على بعض المحاصيل الزراعية، لا سيما محصول البن والموز، فضلاً عن ذلك، أن اقتصاد كوستاريكا كان خاضعاً واسيراً للشركات الاستثمارية الرأسمالية التي تهيمن على المزارع الرئيسة في البلاد، وباندلاع الحرب توقفت تلك الشركات عن الإنتاج، وتوقفت معها الحياة اليومية في كوستاريكا، كما أَن الرسوم الجمركية والضرائب التي كانت الحكومة تحصل عليها من مبيعات الخمور توقفت أيضاً، وتراجعت إلى دون النصف ممّا كانت عليه قبل الحرب، كما ازدادت احتياجاتها من الموارد الضرورية للحياة، وازدادت معها الديون الخارجية. Trigo, (1978: P.256; Jiménez, 1981, P.21)

تزامنت تطورات الأزمة الاقتصادية مع رغبة الحكومة في تحقيق بعض الإصلاحات للأنظمة المصرفية والضريبية في كوستاريكا؛ لأنّها تعتقد أَن الحل للخروج من تلك الأزمة يكمن في إصلاح شامل للنظام المصرفي والضريبي في البلاد، إذ قال الرئيس ألفريدو في ذلك الصدد :"**الأزمة ترجع إلى الانظمة القديمة المتبعة؛ لأنها كانت قديمة الطراز وغير عقلانية وأنظمة عميقة الجذور غير فعالة وعادلة**" (Alfredo, 1915: P.1)، كما أكد الرئيس أيضاً على أَن تأخذ الدولة دورها ازاء تلك الأزمة وأن تعطي الوظائف الرئيسية للأشخاص الاكفاء، وأن تحتكر بشخصيات محددة، إذ قال في ذلك الصدد :" **لَم تعد الدولة هي المؤسسة التي تملي القوانين أو اللوائح، الدولة هي اليوم أكبر من ذلك، هي جهاز لتنظيم الحياة الاجتماعية، إذا لَم تمتثل الدولة لهذا الواجب، فان الوظائف التي تعود بالنفع المباشر تصبح احتكارًا للأقوياء اقتصاديًا، وهذا يمثل ضرراً وخطراً على المجتمع بأسره**"(La Información, 12 Noviembre 1916) .

كانت الأزمة المالية من المشاكل المهمة التي واجهت الحكومة خلال الحرب العالمية الأولى، والتي تطلبت منها الحصول على إيرادات جديدة، لتلافي تلك الأزمة والسيطرة عليها، والتي يمكن الحصول عليها إما من خلال فرض الضرائب، أو عن طريق تقليل النفقات، وهو ما يتطلب الحصول على قانوناً قابل للتنفيذ، لذلك طلب رئيس الحكومة من المجلس التشريعي سلطات استثنائية لتشريع القوانين (Jiménez, 1979: P.10) .

جاءت فكرة تشريع القوانين بفرض ضرائب جديدة، أو تقليص النفقات عن طريق المجلس التشريعي، نتيجة لتأثير بعض زعامات الحكومة ببعض الشخصيات الاقتصادية في أوربا، وعلى رأس من تأثر بتلك الافكار رئيس الحكومة ألفريدو الذي تأثر بالخبراء الاقتصاديين في بريطانيا، وعلى رأسهم ماكس همبل (Max Hempel)، وجون مينارد كينز John (Maynard Keynes)، والألماني جوهان كومبل (Johann kümpel)، مؤلف كتاب "الاجراءات الضريبة" التي صوت عليها مجلس النواب لاحقاً (F-R-U-S: With The Address Of The President To Congress 4 December 1917, Document 387, No.818.00/203)، الذين وضعوا القواعد الصحيحة لتجاوز الازمات الاقتصادية أثناء الكوارث الطبيعية، والحروب بطريقة رأسمالية (Mora, 1979 :P.43).

كانت الإصلاحات تهدف إلى إنشاء قاعدة صحيحة وآمنة للبنية المالية للحكومة، فضلاً عن إقامة نسبة متوازنة بين الايرادات والمخرجات، ومحاولتها إنشاء نظام اقتصادي قائم على أسس متينة، والحفاظ عن استقلالية اقتصاد البلاد، التي تهددها الالتزامات القوية في الخارج (Flores, 1915, Pp.25-29)، من ابرز **اجراءات حكومة ألفريدو لمعالجة الأزمة الاقتصادية** كانت:

١– تخفيض الرواتب: كانت أحد إجراءات الطوارئ لعام ١٩١٤، إصدار قرار حكومي يقضي بتخفيض رواتب، ومعاشات التقاعد، ومعاشات موظفي القطاع العام بنسب مختلفة حسب مقدار الرواتب، بنسبة (١٥%) على رواتب أقل من(١٠٠) دولار، و(٣٠%) للرواتب التي تصل إلى(٣٠٠) دولار، كما تَمّ تبرير تخفيض الراتب على أساس أَن تلك الإجراءات لتلافي طرد بعض العمال، بسبب توقف الاستثمار الخارجي (Zamora Y Otros, , 2002: Pp.80- 82).

٢– إنشاء بنك حكومي: كانت أحدى أولويات الحكومة إنشاء بنك حكومي، وظيفته تحرير الدولة من الرقابة المالية التي تمارسها البنوك الخاصة، ورفضت منح الحكومة قرضاً بشروط ميسرة خلال الأزمة، كانت القروض ضرورية، بسبب الوضع الذي كانت تمر به البلاد (Pochet, 1970,P.30).، في الوقت ذاته كانت الحكومة ترغب بتوجيه رأس مال البنك إلى التنويع الزراعي، إذ أشار إلى الحاجة إلى إنشاء مؤسسة تقوم بتوجيه الائتمان العقاري الزراعي، من أجل تحويل العديد من الحقول غير المنتجة إلى مناطق غنية ومزدهرة، وبتلك الطريقة تعطي دافع جديد للزراعة، وأساس للثروة والاقتصاد الكوستاريكي (Bulgarelli, 2017, P.33).

أجاز المجلس التشريعي إنشاء البنك الحكومي من خلال مرسوم رقم (١٦) في التاسع من تشرين الأول ١٩١٤، الذي كان خطوة مهمة في تدخل الحكومة في الاقتصاد، فكان تأسيس البنك الحكومي تغيير جذري في الأيديولوجية الاقتصادية للدولة، وخطوة مهمة في تدخل الحكومة في الاقتصاد، والحد من تدخل للأوليغارشية البن التي كانت عبارة عن مجموعة صغيرة من الأشخاص يتمتعون بالسلطة، وارتبطت بنشاط البن؛ لأنّها كانت المحرك الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، الوحيد الذي حرك ازدهار كوستاريكا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (Rodríguez S, 1988: Pp.163-86)، بالإضافة الى وتشجيع المشاريع الصغيرة وتثبيت أسعار الصرف. (Jiménez, 1979: P.11; Carlos Araya Pochet, Op.Cit, P.85)، على صعيد متصل انشات الحكومة بنك آخر، والمعروف باسم (بنك الائتمان الريفي)، الذي يدار من قبل البنك الحكومي، وظيفته توجيه الائتمان إلى الشركات الزراعية الصغيرة، لتحفيز تنويع الإنتاج الزراعي، وتحرير البلاد من اعتمادها على المنتجات التقليدية مثل البن والموز، ومع إنشاء بنك الائتمان الريفي كسر رئيس الحكومة احتكار الائتمان في بلاده الذي تتمتع به كل من الأوليغارشية البن والمصالح الأجنبية، فضلاً عن تأسيس بنك للرهن العقاري، من أجل التعاون مع الملاك الصغار ومتوسطي الدخل، ويمكن للمدين رهن أرضه مقابل مبلغ معين من المال وتلقي السندات ذات الصلة في المقابل (Jiménez, 1979: P.11; Mora, 1985: P.51) .

٣- الإصلاحات الضريبية: كان النظام الضريبي في البلاد قائماً على آلية غير عادلة؛ لأن القطاعات الشعبية الفقيرة والمهمشة هي التي ساهمت في بناء الدولة، ولَم تعمل الحكومة في الوقت ذاته على تلبية مطالب واحتياجات الشعب، ولذلك السبب وجد رئيس الحكومة الحاجة إلى تدخل الحكومة، من أجل تطبيق تدابير اقتصادية جديدة من شأنّها أن تخفف من حدة الوضع في البلاد، ورأى أن الحكومة هي الجهاز المدعو إلى القيام بذلك الشأن، واوضح دور الحكومة في حماية الطبقات الكادحة ومتوسطة الدخل، لكي لا تكون فريسة سهلة للقوى المحتكرة للاقتصاد في البلاد (Flores, 1916, Pp.8-13)

برر رئيس الحكومة ذلك بكونه ضروري لتحديث الدولة في المسائل الضريبية، وعلى الحكومة أن تشارك في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن أن القطاعات العسكرية كانت تعاني في ذلك الوقت من مشاكل خطيرة؛ لأنّها كانت تسيطر على وسائل الإنتاج، وتذهب معظم ميزانية الدولة اليها ،(Flores,1915: Pp.21-26).كما أعرب رئيس الحكومة ايضا إلى الحاجة لإنشاء مصادر جديدة للدخل بعد أن عم البلاد الفقر، بسبب الأزمة الاقتصادية (Jiménez,1979,P.13)، لذلك قدمت الحكومة خمسة قوانين، وأرسلت إلى المجلس التشريعي بطلب اقترحت فيه (Monge,1976:pp.1-10) ، سن قانون السجل العقاري ،(Mora 1985: P.49). وقانون الضرائب المباشرة Ibid, (Pp.49-50)، وقانون ضريبة الأراضي Ibid, P.50.، وقانون ضريبة الدخل (Mora, 1985: P.50)، وقانون المساهمة في الاعمال ذات المصلحة العامة والخاصة، بهدف احتواء تداعيات الحرب العالمية الأولى وأثارها على كوستاريكا .(Ibid,50)

٤- تدابير اقتصادية أخرى: تَمّ خلال الحرب إلغاء إعفاء الصادرات الزراعية من الضرائب باستثناء الموز لمدة عشرين عاماً، كما تَمّ فرض ضريبة على تصدير البن بواقع خمس سنتات ذهبية للكيلو غرام الواحد، وبتلك الطريقة كان المصدر ملزماً بتسليم الدولة جزءاً من فواتير الذهب الخاصة به، والتي يمكنه من خلالها سداد الفائدة على الديون البريطانية، والفرنسية المتراكمة على الحكومة .(Barrantes, 1979: Pp.114-118).

كما أصدرت الحكومة قراراً بمنع تصدير الذهب والفضة، من أجل زيادة احتياطيات الحكومي منه ، (León, 2014: P.199). فضلاً عن فتح باب التبرعات الخيرية التي يمكن من خلالها المساهمة في رفد المستشفيات بما تحتاجه، ودعم دور رعاية المسنين والعجزة ،(Sobrado,2005:Pp.55-56). فضلاً عن ذلك طالبت الحكومة الشركات الاستثمارية

الأجنبية العاملة في البلاد بسن قانون التأمين التجاري الذي حافظ على ممتلكات الدولة والمواطن من المصادرة والتلاعب الاستثماري ،(Vega,1982: Pp.1–10). كما أنشأت الحكومة مكتب مسؤول عن الرواتب، بهدف تجنب المخالفات في دفع رواتب أفراد الشرطة، وموظفي مؤسسات الدولة الأخرى (Mora, 1979, P.51).

واجهت الحكومة العديد من العقبات في تطبيق الإصلاحات في البلاد تأتي في مقدمة تلك العقبات انتخابات أعضاء المجلس التشريعي لعام ١٩١٥، كون الحكومة الكوستاريكية لا يمكن أَن تمرر قراراتها المصيرية إلا عن طريق المجلس التشريعي، فان تأخير اجراء الانتخابات، أو تأجيلها يؤثر في معالجة تلك الازمات لاسيما الاقتصادية منها Ibid, (P.63)، لذلك اجريت الانتخابات في الخامس من كانون الثاني ١٩١٥، وكانت نتائجها حصول الحزب الجمهوري الوطني (PRN) على(٢٠) مقعداً، مقابل (٢) مقعد لقوى المعارضة (Jiménez,1989: Pp.20–21).

كانت قضية النفط الكوستاريكي من العقبات المهمة أيضاً، التي أصبحت محطة منافسة بين الشركات الأجنبية، لا سيما البريطانية، والأمريكية، ونقطة جدل بين الحكومة ومجلس التشريعي، لا سيما بعد حصول شركة بيرسون(Pearson) البريطانية على امتيازاً لها في النفط الكوستاريكي عام ١٩١٥ (Alfaro Y Denyer,2021:P.8-9) ، الأمر الذي ازعج المستثمرون الأمريكيون في كوستاريكا، إذ أبلغ الممثل الدبلوماسي الأمريكي في كوستاريكا إدوارد جوزيف هيل (Edward Joseph Hale) (Powell, 2016:Pp.4-5)) بلاده حول الامتياز,(F-R-U-S: 1919, Vol.1, No.818.6363/0)، جاء في نصه :" **إن قضية امتيازات النفط في كوستاريكا تحظى باهتمام كبير، بسبب علاقتها بالقواعد البحرية في منطقة البحر الكاريبي، وبسبب قرب كوستاريكا من قناة بنما**" ,(F-R-U-S:1919,Vol.1,No.818.6363/1) ، لذلك عارضت وزارة الخارجية الأمريكية بشدة، وأبلغت حكومة كوستاريكا بذلك من خلال ممثلها هيل، فتم رفض امتياز شركة بيرسون من قبل المجلس التشريعي في اب عام ١٩١٥ ,(F–R–U–S: 1919, Vol.1, No.818.6363/2)، وبعد الرفض قام ممثلي الشركة البريطانية بتغيير استراتيجيتهم وحاولوا شراء بعض الأسهم ، لكن خطط الشركة فشلت (Jiménez,1979: P.8)، بسبب قيام ليو جوزيف جريوليتش (Leo Joseph Greulich)، بتوقيع عقد بينتو–جريوليتش (Pinto–Greulich) مع حكومة ألفريدو في الثالث والعشرين من أيلول ١٩١٥ –(F–R–U–S:1919,Vol.1,No.818.6363/7), ، غير أن العقد أحتاج إلى مصادقة المجلس التشريعي، الذي لَم يرسل لمناقشته حتى أيار١٩١٦(Jiménez, 1979: P.8) .

بعد توقيع العقد طلب الممثل الأمريكي هيل من وزارة الخارجية الأمريكية معرفة موقف الإدارة الأمريكية من امتياز النفط الكوستاريكي ,(F–R-U-S:1919,Vol.1,No.818.6363/8)، اجابت الخارجية الأمريكية على طلبه بأن إدارة الرئيس وودرو ويلسون(Woodrow Wilson) تعارض مثل تلك الاستثمارات التي تشوبها الشكوك، لا سيما وجود شخصية مثل جريوليتش لهُ علاقات، ومصالح مع ألمانيا عدوة دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى، فضلاً عن وجود شخصية لينكولن ج. فالنتين (Lincoln J Valentine)، التي عرقلت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في هندوراس ونيكاراغوا (Hugo Murillo Jiménez, 1979: Pp.8-9).

أثارت قضية امتيازات النفط ردوداً شعبية كبيرة لا سيما من قبل الشريحة المثقفة في كوستاريكا، التي دعت المجلس التشريعي في التاسع من تشرين الأول ١٩١٥ إلى ايلاء أهمية كبيرة إلى تلك الثروة الوطنية، وعدم تركها نهباً إلى الشركات الاستثمارية الأجنبية، وممّا عزز من وتيرة تلك الدعوة الشعبية رسالة الرئيس ألفريدو إلى المجلس التشريعي في الأول من أيار ١٩١٦ ، والتي طالب فيها بتشريع قانون تحمي من خلاله تلك الثروة الوطنية، وتجعل منها مصدر دخل رئيس في ميزانية الدولة، وأن لا تتركها بأيدي الشركات الأجنبية.

.(Valentine,1919, Pp.29-47; El Im parcial, 27 Diciembre 1917)

رفضت حكومة ألفريدو العقد وسحبت دعمه، لاسيما بعد معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لامتياز النفط، مدعية أَن حكومته تلقت عروضاً من شركات أجنبية أخرى كانت نسبة أسهم كوستاريكا فيها أكبر (F-R-U-S: 1919, Vol.1, No.818.6363/13) وعلى رأسها شركة الفواكه المتحدة (UfCo)، عندما أبلغ روبرت كريسبي(Robert Crespi) نائب رئيس الشركة، الحكومة الكوستاريكية أَن الشركة مهتمة بالحصول على امتياز النفط واحتجت على امتياز جريوليتش (Jiménez, 1979, P.8).

بعد رفض رئيس الحكومة ألفريدو ابرام أَيّة عقد مع جريوليتش، لجأ الأخير إلى رئيس المجلس التشريعي فرناندیز ألفارادو، في محاولة منهُ لأقناع الحكومة بعقد جديد، لذلك قرر فرناندیز ألفارادو دراسة العقد عن طريق تعيين لجنة مختصة، وفي شهر أب ١٩١٦ قضت اللجنة بسلامة الضمانات التي قدمتها شركة جريوليتش لتنفيذ العقد، وفي الثاني من أب ١٩١٦ وافق المجلس التشريعي على إبرام العقد مع جريوليتش بأغلبية كبيرة، وأُحيل العقد على الفور إلى الرئيس ألفريدو للنظر فيه (Monge, 1976: Pp.7-10).

بعد إحالة عقد الامتياز النفط الخاص بشركة جريوليتش إلى الحكومة للمصادقة عليه، دَعَاَ الرئيس ألفريدو المجلس التشريعي إلى جلسة خاصة في الحادي والعشرين من أب ١٩١٦، وخلال الجلسة رفض الرئيس ألفريدو المصادقة على العقد، معللاً السبب بأن تفتح الحكومة المجال لشركات الأجنبية الأخرى لتقديم عروضاً جديدةً تحقق من خلالها فائدة أكبر لكوستاريكا،(Bulgarelli,1975,P.42) ومن جانب آخر دَعَاَ المجلس التشريعي إلى عقد جلسة في الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٩١٦من أجل نقض القانون الذي وافق على الغاء العقد(Trejos,1951, P.40).

خلقت قضية العقد النفطي أزمة في كوستاريكا بين السلطتين التشريعية التي تدعي أن العقد قانوني وبين السلطة التنفيذية التي ترفض العقد، لذلك رفض فرناندیز ألفارادو بصفته رئيس المجلس التشريعي في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩١٦ نقض العقد، الذي ايده أربعة فقط من النوب من اصل(٤٣) نائباَ، وأمر بنشر العقد في الجريدة الرسمية كما لو كان قانوناً ساري المفعول، مدعياً أَن حق النقض غير قانوني؛ لأَنَهُ لّم يتم اعتماده من قبل المجلس، ولكن تطورات الأحداث الخارجية المتمثلة بالحرب العالمية الأولى، ورغبة الرئيس ألفريدو في تحقيق إصلاح للأنظمة المصرفية والضريبية، وافق الرئيس ألفريدو على امتياز النفط ،(Valentine, 1919, P.48; Jiménez,1979, Pp.9-10). مقابل موافقة المجلس التشريعي على قوانين الضرائب الجديدة، وإصلاح الأنظمة المصرفية، فتمت الموافقة المجلس التشريعي على تلك القوانين في السابع من كانون الأول ١٩١٦. (Orlando, 1975: P.9).

أَدّى قانون الضرائب الجديد إلى ردود فعل قوية من قبل الأوليغارشية البن، الذين تأثرت تجارتهم بصورة شديدة، فضلاً عن ظروف الحرب التي تسببت بغلق أسواقهم في أوروبا، وعدوا ذلك القانون موجها ضدهم،(Jiménez, 1979: P.11) فيما تأثر أيضاً تجار الموز من ذلك القانون الذي عدوه تهديداً لوضعهم؛ لأَنَهُ تسبب في توقف نشاطهم التجاري الذي امتد عبر المحيط الأطلسي إلى ودول أوروبا ، وإلى كل المقاطعة في كوستاريكا، فضلاً عن سيطرتهم على سكك الحديد التي تربط مقاطعتي سان خوسيه وليمون، ومناجم الذهب والمعادن الأخرى.(Steward, 1964: Pp.24-239)

تزامنت تلك الأوضاع المتوترة مع قرب الانتخابات الرئاسية التي ستأتي بخليفة للرئيس ألفريدو، لإكمال تلك الإصلاحات من بعده، بدأ سفير كوستريكا مانويل كاسترو كيسادا (Manuel castro Quesada) في واشنطن، بالترويج لإعادة انتخاب ألفريدو، بوصفه الطريق لاستقرار البلاد، وفي الخامس عشر من كانون الثاني ١٩١٧، بدأت الشائعات تنتشر في العاصمة سان خوسيه حول التخطيط لإعادة انتخاب الرئيس ألفريدو،(La Información, 10 Enero 1917). وذكرت صحيفة لا إنفورماسيون في الحادي عشر من كانون الثاني:" **أَن الرئيس الفريدو اتفق مع فرناندیز ألفارادو، على أَنَهُ**

يتخلى عن كل معارضة لامتياز النفط، وأنّهُ سيدعمه في تطلعاته الرئاسية لعام ١٩١٧، مقابل دعم مشاريع الإصلاح". (Jiménez, 1979: P.9).

أثارت قضية إعادة انتخاب ألفريدو ردود فعل كبيرة في البلاد، دَعَاَ البعض إلى تجديد ولايته الرئاسية مرة ثانية، كونها مليئة بالإصلاحات، كما أن مجيء رئيس آخر غير ألفريدو يمكن أن لا يقدر على الاستمرار في تلك الإصلاحات في ظل التطورات التي يمر بها العالم جراء الحرب العالمية الأولى، غير أن رئيس المجلس التشريعي فرناندیز ألفارادو عارض تجديد ولايته مرة ثانية، كونها تخالف الدستور الكوستاريكي الذي يمنع إعادة انتخاب الرئيس مرة ثانية ، (La Información, 11 Enero 1917; La Prensa Libre, 12 Enero 1917). من جانب آخر أعلن وزير الدفاع تينوكو عن معارضته لإعادة انتخاب الرئيس ألفريدو ودعمه لفرناندیز ألفارادو كمرشح رئاسي، وهدد بالاستقالة من منصبه في حال إعادة انتخاب الرئيس ألفريدو. (Kohn, 2006: P.129; La Información, 18 Enero 1917).

كما أثارت قضية تجديد ولاية الرئيس ألفريدو جدلاً حاداً، لاسيما مع المجلس التشريعي، لذلك دعا الرئيس الفريدو في السابع عشر من كانون الثاني ١٩١٧ لاجتماع طارئ، حضر كل من ، وزير الدفاع تينوكو، ووزير الخارجية خوليو أكوستا غارسيا(Julio Acosta García) ،(Acosta,2012,Pp.1-73) . ووزير الخزانة ريكاردو فرناندیز غارديا (Ricardo fernández Guardia)، (Fernández,1978:Pp.1-10، ووزير الأشغال العامة إنريكي بينتو فرناندیز(Enrique Pinto Fernández)، وخلال الاجتماع أوضح ألفريدو للمجتمعين أَنّهُ لنْ يقبل الترشح لولاية ثانية، وأن أسباب عدم منحه الثقة لولاية ثانية، هي إصلاحاته الأخيرة في مجال الضرائب، والتي أثرت على بعض التجار، لاسيما تجار البن والموز. (F-R-U-S: With The Address Of The President To Congress 4 December 1917, No.818.00/100),

عمل المجلس التشريعي والمعارضة من خلال الصحف التابعة لهم على تشكيك الراي العام بإصلاحات ألفريدو، لاسيما في محال الضرائب التي فرضت مطلع عام ١٩١٦، والتي وصفوها بأنّها موجهه ضَدّ الطبقة الكادحة في المجتمع الكوستاريكي.(La Información, 13 Junio 1915)، علقت صحيفة لا برينسا ليبر(La Prensa Libre) (Rockwell,2003: P.111)، على منح الرئيس ألفريدو ولاية ثانية على أنّها محاولة جديدة للاستئثار بالسلطة، وضرب العملية الانتخابية الدستورية، فضلاً عن أنّها ستترك فجوة كبيرة بين الحكومة والشعب، بينما علقت صحفية لا إنفورماسيون بأن الرئيس ألفريدو يرغب بإعادة انتخابه، لكن فرناندیز ألفارادو على استعداد لمحاربته إذ اعيد انتخابه. (La Prensa Libre, 19 Enero 1917; La Información, 19 Enero 1917; 21 Enero, 1917)، أمام تلك الأوضاع الداخلية في البلاد التي كانت شرارتها الأولى الضرائب، وجدت المعارضة أن أفضل طريقة للتخلص من حكومة ألفريدو هو القيام بانقلاب، ممّا دفعهم إلى التآمر مع وزير الدفاع في حكومته.(Jiménez, 1979: P.14).

المحور ثالث: انقلاب السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩١٧

في نهاية عام ١٩١٦ تلقى الرئيس الفريدو رسالة سرية من رئيس نيكاراغوا، أدولفو دياز رسينوس(Adolfo Díaz Recinos) (Cipriano Orue, 1999: P.80)، كشف فيها عن تفاصيل خيانة عسكرية، أن وزير الدفاع تينوكو يستعد للإطاحة به، وكانت تقارير رئيس نيكاراغوا دقيقة؛ لأنها تحتوي على أسماء وتواريخ وبيانات، لكن ألفريدو لَم يصدق بها بل ذهب إلى مكتب تينوكو وسلمه الرسالة، فادعى الأخير براءته فصدقه الرئيس ألفريدو لثقته به، لكن الود والثقة لَم يستمر بين الطرفين، إذ ظهرت قبل الانقلاب بأسابيع سلسلة من الخلافات بين الرئيس ألفريدو ووزير الدفاع تينوكو، ممّا دفع الأخير إلى تقديم استقالته، لكن الرئيس لَم يقبلها، ومنذ ذلك الحين بدأ وزير الدفاع يفكر للقيام بانقلاب للتخلص منه. (Monge,1975: P.100)

بعد استئثار الرئيس ألفريدو بالسلطة ومحاولته تهميش دور المجلس التشريعي في البلاد، قامت مجموعة من المعارضة يتزعمها وزير الدفاع تينوكو بقيادة الجيش الوطني بانقلاب عسكري ناجح ضَدّ حكومة ألفريد في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩١٧، ونصب نفسه رئيساً مؤقتاً للبلاد، وأصدر إعلان في ثكنة ارتيليريا، وأعطى الأمر لقائدي الجيش الوطني ماريا بينود (María Binaud)، ورورديسيندو غواورديا (Rudecindo Guardia)، باعتقال الضباط الموالين لحكومة ألفريدو وعلى رأسهم العقيد جيرونيمو تشاكون

.La (Información, 10 Enero 1917).(Jerónimo chacón)

قامت حكومة الانقلاب بقيادة وزير الدفاع الجديد خوسيه خواكين تينوكو غرانادوس(José Joaquín Tinoco Granados)، (Arias, 2019: P.290) بالسيطرة على سان خوسيه التي كانت مقرا للحكومة، بعد أن استقر في القصر الوطني الذي حوله إلى مركز عسكري، ودعا عامة الشعب في المدينة الالتفاف حول الحكومة الجديدة ودعمها على جميع الاصعدة.(La Información, 10 Enero 1917).

ركزت حكومة الانقلاب على السيطرة على الثكنات العسكرية، لاسيما ثكنة إل برينسيبال (El Principal) وال ارتيليريا، لما تحويه تلك الثكنات من سلاح ومعدات العسكرية، يمكن من خلالها أن تحافظ على ديمومتها، وصَدّ أَيّة خلايا عسكرية مواليه للرئيس ألفريدو، (F-R-U-S: With The Address Of The President To Congress 4 December .1917, No.818.00/100)

كما تمكن خوسيه خواكين والضباط الذين معه من السيطرة على جميع المقرات العسكرية في العاصمة سان خوسيه في مقدمتها شارع أفينيدا سنترال(Avenida Central) المؤدي للقصر الرئاسي. (La Información, 10 Enero 1917).

بعد سيطرة الجنرال تينوكو على الحكومة، لَم يحاول الرئيس ألفريدو ابداء أيّة مقاومة؛ لأنّهُ كان يعلم جيداً أن ابداء مقاومة عسكرية يعني سقوط أكبر عدد من الضحايا، فضلاً عن أن القوة العسكرية التي بقيت معه لَم تكن باستطاعتها مقاومة حشود الجيش الوطني المتواجد في الشوارع، أو داخل الثكنات العسكرية، (F–R–U–S: With The Address Of The President To Congress 4 December 1917, No.818.00/100)، وعلى ذلك الأساس فضل الذهاب بنصحيه أصدقاؤه الذين بقوا معه، وهي اللجوء إلى قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية في العاصمة سان خوسيه.(La Información, 10 Enero 1917.

يمكن تفسير نجاح انقلاب السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩١٧ إلى عوامل عدة تأتي في مقدمتها أجماع المجلس التشريعي ورئيسه على أن الرئيس ألفريدو قد تجاوز الصلاحيات الدستورية الخاصة بتوليه المنصب ولاية ثانية، فضلاً عن ذلك ثقة المعارضة والبرلمان بأن الانقلاب سينجح مع وجود وزير الدفاع تينوكو قائداً له، أضف إلى ذلك أن رئيس الحكومة ألفريدو لَم يبد أَيّة مقاومة للانقلاب؛ لأنها قد تؤدي إلى حرب أهلية في البلاد في ظل الحرب العالمية الأولى والظروف الاقتصادية القاهرة التي يمر بها العالم، ودليل على نجاح الانقلاب أن الشعب الكوستاريكي أظهر القليل من الاهتمام بالوضع السياسي الجديد، أو حتى لم يبدِ أي اهتمام على الإطلاق.

يذهب بعض الكتاب والمؤرخين وفي مقدمتهم الكاتب هوغو نافارو بولاندي (Hugo Navarro Es Polaco)، أن القائد الحقيقي للانقلاب السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩١٧ ليس وزير الدفاع تينوكو بل الأوليغارشية البن، هم من خطط، ونفذ ودفع الاموال من أجل اسقاط حكومة الفريدو، وأن وزير الدفاع تينوكو ما هو إلا واجهة عامة لذلك الانقلاب، والدليل على صحة ذلك الرأي أنهم هم المتضرر الأكبر من قانون الضرائب (Bolandi, 1957: Pp.54-55).

وهناك رأي آخر يمكن ان يكون غير مباشر في حدوث الانقلاب، ألا وهو الامتيازات النفطية لشركة جريوليتش، تصويت معظم أعضاء المجلس التشريعي بالموافقة عليها، سبب ذلك بخلق حالة من الشقاق بين رئيس الحكومة والمجلس التشريعي (Monge, 1974, Pp.10-20).

الخاتمة:

نستنتج مما تقدم أن الرئيس بألفريدو غونزاليس فلوريس حاول تشكيل حكومة وطنية مستقلة تنهض بالبلاد من واقعها الاقتصادي والمالي الذي شهد ركوداً اقتصادياً واضحا في السنوات الأخيرة من حكمه بسبب تطورات الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من ضغوط سياسية وأخرى عسكرية بمساندة ودعم قوى المعارضة التي قادها وزير الحرب فيديريكو تينوكو غرانادوس لا سقاط الحكومة وأفشال مخططاتها الرامية إلى النأي عن الحرب ومنع انعكاس أثارها على واقع كوستاريكا الداخلي، أضف إلى ذلك أن حكومة الرئيس بألفريدو غونزاليس فلوريس حاولت السير وفق رؤية وطنية مستقلة تعتز وتفتخر بنزعتها الوطنية بعيداً عن السير وفق المخططات الخارجية والإذعان لها، لاسيما من نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية، لكن تطورات الحرب وضغوط قوى المعارضة وقفت حائلاً دون استمرار حكومة بألفريدو غونزاليس فلوريس في إدارة البلاد، بسبب الوضع الاقتصادي الذي أستمر متدنياً دون تغيير نوعي يلمس، إذ عانت البلاد من أزمة الاقتصادية نتيجة الحرب العالمية الأولى، فضلاً عن ذلك أن سعي بألفريدو غونزاليس فلوريس إلى إدخال إصلاحات مصرفية وضريبية ، أدخله في عداء عميق ليس فقط مع أعضاء حكومته التي يسيطر عليها اصحاب البن الكوستاريكي، ولكن أيضاً مع المصالح الأجنبية في كوستاريكا، فكل ذلك مهد في كانون الاول ١٩١٦ اقترح أنصار غونزاليس فلوريس إمكانية استمراره في السلطة من خلال إعادة انتخابه، واسقاط حكومة بألفريدو غونزاليس فلوريس.

قائمة المصادر

الوثائق

- F-R-U-S: 1919, Vol.1, Document 895, No.818.6363/0, The Minister In Costa Rica (Hale) To The Secretary Of State, San José, 11 November 1913
- F-R-U-S:1919, Vol.1, Document 897, No.818.6363/1, The Secretary Of State To The Minister In Costa Rica (Hale), Washington, 2 December 1913.
- F-R-U-S: 1919, Vol.1, Document 898, No.818.6363/2, The Consul At San José (Lee) To The Secretary Of State, 22 November 1913.
- F-R-U-S: With The Address Of The President To Congress 4 December 1917, No.818.00/100, The Costa Rican Minister To The Secretary Of State, Costa Rican Legation, Washington, 28 February 1917.
- F-R-U-S: 1919, Vol.1, Document 898, No.818.6363/7,The Minister In Costa Rica (Hale) To The Secretary Of State, San José, 15 November 1915.
- F-R-U-S: With The Address Of The President To Congress 4 December 1917, Document 387, No.818.00/203, The Agent Of The De Facto Government Of Costa Rica To The Secretary Of State, The Arlington, Washington, 12 March 1917.
- F-R-U-S: With The Address Of The President To Congress 4 December 1917, Document 387, No.818.00/203, The Agent Of The De Facto Government Of Costa Rica To The Secretary Of State, The Arlington, (Washington), 12 March 1917.
- F-R-U-S: 1919, Vol.1, Document 899, No.818.6363/8, The Secretary Of State To The Minister In Costa Rica (Hale), Washington, 22 December 1915.
- F-R-U-S: 1919, Vol.1, Document 900, No.818.6363/13, The Minister In Costa Rica (Hale) To The Secretary Of State, San José, 7 January 1916.

الرسائل الاجنبية :

- Carlos Luis Fallas Monge, Impacto De La Primera Guerra Mundial En La Administración González Flores 1914-1917, Tesis De Licenciatura, Universidad Nacional, Heredia, 1974.
- Ana Cecilia Román Trigo, El Comercio Exterior De Costa Rica 1883-1930, Tesis Para Optar Por La Licenciatura En Historia, Escuela De Historia Y Geografía, Universidad De Costa Rica, San José, 1978.

الكتب الاجنبية:

- Juan Edgar Picado Trejos, Antecedentes Constitucionales, Legales Y Contracturales Para La Exploración Y Explotación De Petróleo En Costa Rica, Imprenta Falco, San José, 1951.
- Salazar Orlando, Máximo Fernández, Ministerio De Cultura, San José, 1975, P.9.
- Watt Steward, Keith And Costa Rica: A Biographicalstudy Of Minor Cooper Keith, Albuquerque, New Mexico, 1964.
- George Childs Kohn, Dictionary Of Wars, Checkmark Books, New York, 2006.

- Julio Ernesto Revollo Acosta, El Canciller Acosta/Julio Ernesto Revollo Acosta, Cr: Mrec, Instituto Manuel María De Peralta, San José, 2012, Pp.1-73.
- William S. Powell ‹Dictionary Of North Carolina Biography, Vol.(3), North Carolina, 2016.
- Jorge Mario Salazar Mora, Crisis Liberal Y Estado Reformista: Análisis Político-Electoral 1914-1949, Universidad De Costa Rica, San José, 1995.
- Orlando Salazar Mora Y Jorge Mario Salazar Mora, Los Partidos Políticos En Costa Rica, Editorial Universidad Estatal A Distancia, San José.
- David Díaz Arias, Historical Dictionary Of Costa Rica, Rowman & Littlefield, London.
- Rogelio Fernández Güell, Máximo Fernández Ante La Historia Y Ante Sus Contemporaneous, Imprenta Alsina, San José, 1913.
- Federico Tinoco Granados, Páginas De Ayer, Imprenta Solsona, Paris, 1928 .
- David Díaz Arias, Historical Dictionary Of Costa Rica, Rowman & Littlefield, London, 2019.
- Armando Rodríguez Ruiz, Administración González Flores, Universidad De Costa Rica, San José, 1978.
- Clotilde María Obregón, Constituciones De Costa Rica 1812-2006, Editorial Ucr, San José, 2007.
- Oscar Aguilar Bulgarelli, La Figura Controvertida Del Licenciado Alfredo González Flores, Universidad De Costa Rica, San José, 1974.
- Eugenio Rodríguez Vega ‹Ideas Políticas De Don Alfredo González Flores, Euned, San José, 1989 .
- John A Booth ‹Costa Rica Quest For Democracy, Westview Press, U.S.A, 1998.
- Hugo Murillo Jiménez, Tinoco Y Los Estados Unidos: Genésis Y Caída De Un Régimen, Euned, San José, 1981.
- Gonzalez Flores Alfredo, 1915 A Mensaje Presidencial, Tipografía Nacional, San José, 1915.
- Alfredo González Flores, Proyectos Sobre Reforma De La Tributación Fiscal, San Oficial, 1915.
- Emmanuel Barrantes Zamora Y Otros, Las Subsistencias En Una Coyuntura De Crisis Costa Rica 1914-1920, Universidad De Costa Rica, San José, 2002.
- Carlos Araya Pochet, Notas Sobre Historia EcoNómica De Costa Rica 1914-1949, Universidad De Costa Rica, San José, 1970 .
- Oscar Aguilar Bulgarelli, Alfredo González Flores Visionario De Un Cambio Para Costa Rica, San José, 2017.
- Alfredo González Flores, Mensaje Sobre La Reforma Tributaria, Oficial, San José, 1916.
- George Childs Kohn, Dictionary Of Wars, Checkmark Books, New York, 2006.
- Julio Ernesto Revollo Acosta, El Canciller Acosta/Julio Ernesto Revollo Acosta, Cr: Mrec, Instituto Manuel María De Peralta, San José, 2012.

• Víctor Hugo Fernández, Ricardo Fernández Guardia, Ministerio De Cultura, San José, 1978, Pp.1-10

• Carlos Luis Fallas Monge, Alfredo González Flores, Ministerio De Cultura Juventud Y Deportes, Departamento De Publicaciones, San José, 1976.

• Emel Sibaja Barrantes, Caracteristicasgeneralesdel Enclave Bananero En Costa Rica 1880-1933, Centro De Estudios Generales, Universidad Nacional Costa Rica, San José, 1979.

• Ana María Botey Sobrado, Costa Rica Entre Guerras 1914-1940, Cuadernos De Historia De Las Instituciones De Costa Rica, San José, 2005.

• Bernardo Villalobos Vega, Alfredo González Flores Políticas De Seguros Y De Banca 1910-1917, Editorial Costa Rica, San José, 1982.

• Rick Rockwell ؛Noreene Janus ،Media Power In Central America, University Of Illinois Press, Chicago, 2003.

البحوث العربية والاجنبية

• طالب محيبس الوائلي، الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا (١٨٠٢-١٩٤٦)، مجلة كلية التربية، المجلد (١)، العدد (١٠)، جامعة واسط، ٢٠١١.

• Lincoln G.Valentine, Which? The Case Of Costa Rica, Washington, 1919.

• Jorge León, Nueva Historia Monetaria De Costa Rica: De La Colonia A La Decada De 1930, Escuela De Historia, Vol.(15), No.(1), Universidad De Costa Rica, San José, 2014, P.199.

• Juan Jaramillo Antillón, Carlos Durán Cartín Acta Médica Costarricense, Acta Médica Costarricense, Vol.(51), Colegio De Médicos Y Cirujanos De Costa Rica, San José.

• Hugo Murillo Jiménez, La Administración González Flores Y Elgolpe De Estado De 1917, Revista Estudios, Vol.(1), No.(2), Universidad De Costa Rica, San José, 1979.

• Eugenia Rodríguez S, Las Interpretaciones Sobre Laexpansión Del Café En Costa Ricay El Papel Jugado Por El Crédito, Revista De Historia, No.(18), San José, 1988.

الصحف:

• La Información (Costa Rica), No.(1810), 23 Noviembre 1913.

• _____No.(2763), 12 Noviembre 1916.

• _____No.(2817), 18 Enero 1917.

• _____No.(2269), 13 Junio 1915

• _____No.(2817), 18 Enero 1917.

• El Im parcial, (Costa Rica), No.(152), 27 Diciembre 1917.

• La República, (Costa Rica), No.(9052), 29 Abril 1914.

• La Prensa Libre (Costa Rica), No.(8822), 12 Enero 1917.